المشاركة الإسلامية في الحياة السياسة وفي مؤسسات الحكم

قبل وبعد ثورات الربيع العربي

(التجمع اليمني للإصلاح أنموذجاً)

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

ورقة مقدمة إلى المؤتمر الذي ينظمه المركز العربي للدراسات وابحاث السياسات (قطر) في الفترة ٧ـ٩ أكتوبر ٢٠١٢

(الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي.. التجارب والإتجاهات)

أولاً / موضوع الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة تجربة التجمع اليمني للإصلاح في اليمن في المشاركة السياسية في الحياة السياسية وفي مؤسسات الحكم قبل وبعد ثورة التغيير السلمية في اليمن .

وتنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مؤادها أن المشاركة السياسية للتجمع اليمني للإصلاح (يُعرف لاحقاً بالإصلاح) لا تمثل حالة طارئة أو وقتية بالنسبة للإصلاح وإنما تمثل منهجاً ثابتاً وأساسياً في عمله السياسي، بيد أن اتجاهات ومحددات الشراكة تتغير وفقاً لأولويات المشروع النهضوي للإصلاح ومتطلبات واقع وبيئة التطور السياسي للمجتمع، وتأسيساً على ذلك فإنه إذا كانت المشاركة كقيمة ومنهج تتسم بالثبات، فإن المشاركة كاستراتيجية عمل تتغير مع تغير الأحداث والوقائع السياسية .

وتأسيساً على ذلك، فإن الدراسة تقدم عرضاً تحليلياً وتقييمياً لتجربة المشاركة السياسية في محطات هامة وبارزة في تاريخ التطور السياسي في اليمن قبل وبعد ثورة التغيير السلمية، فالتجربة تظهر أنها كانت وما زالت ثرية وتركت دلالات واسعة وهامة على تعميق وترسيخ قيم

الحوار والتعايش والقبول بالآخر من جهة وعلى ترابط مسارات العمل الدعوي والتربوي والسياسي في إطار الكيان السياسي للإصلاح المعروف بالتجمع اليمني للإصلاح، من جهة أخرى. وينتهي هذا العرض إلى إظهار أن هناك تجربة نموذجية في اليمن في مجال الشراكة والتعايش بين القوى السياسية المختلفة تستحق النظر والتأمل والاستفادة، بيد أن ثراء وتميز هذه التجربة لا تنفي أن هناك تحديات قائمة تهدد هذه الشراكة، إلا أن نضج هذه التجربة تجعل من هذه التحديات محفزات إضافية لتعميق وترسيخ تجربة المشاركة السياسية في اليمن.

ثانياً / في نشأة الإصلاح ومقاصده الأساسية:

إن التجمع اليمني للإصلاح هو امتداد لحركة الإصلاح الوطنية اليمنية التي ظهرت في ثلاثينيات القرن الماضي وضمت كوكبة من علماء ومصلحين ومثقفين ومشايخ وشباب وعسكريين حملوا على عاتقهم إصلاح أوضاع اليمن السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية، وتقديم الإسلام بصورته الصحيحة وإزالة ما علق بالفكر الإسلامي من غبار عصور الإنحطاط ومساوئ النظم الملكية المستبدة.

حيث أخذ الإصلاح هم رجال الحركة الإصلاحية اليمنية الذي يقوم في جوهره على بناء مشروع نهضوي لليمن وينقذ اليمن من أسبار التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ترجع البدايات الأولى لنشأة حركة الإصلاح بظهور رموز وقيادات إصلاحية شاركت مع النخب الإصلاحية الأخرى في الدعوة للإصلاح والبناء والنهوض باليمن من واقع التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، منذ ثلاثينيات القرن الماضي ومروراً بثورة ١٩٤٨م، ثم ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وثورة ١٤ أكتوبر في جنوب اليمن.

ومنذ عقد ستينيات القرن الماضي، اقتضت متطلبات العمل الإصلاحي بناء تنظيم يستوعب وينظم طاقات وجهود الأفراد والأعضاء المؤمنين بفكرة الإصلاح من خلال تكوين تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن .

ومع إعلان الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في مايو ١٩٩٠ تم الإعلان عن قيام التجمع اليمني للإصلاح في ١٣ سبتمبر ١٩٩٠م، وقد صار إعلانه ثمرة من ثمرات تحقيق الوحدة واقترانها بالتعددية السياسية والحزبية.

لقد انطلق الإصلاح من أهداف ومقاصد أساسية اتكئ عليها مشروعه الإصلاحي النهضوي. فهو يقوم على منهج الإصلاح الشامل للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتماد الديمقراطية كأسلوب لممارسة الحكم ورفض الاستبداد بكل أشكاله وألوانه وترسيخ الشورى في الأمة، ونظر الإصلاح إلى الحرية باعتبارها حق فطري كرم الله بها الإنسان، فالحياة الإنسانية لا تستقيم إلا بها كما أن العدالة في نظر الإصلاح تمثل قيمة إسلامية عظيمة أوجبها الله على الناس كي تقوم حياتهم الخاصة والعامة على أساسها[١].

فهي تشكل ضمانة لممارسة الحريات وكفالة المساواة وتحقيق الديمقراطية وصمام للتوازن بين مصالح الأفراد والجماعات، ومنع الاستبداد والظلم من أي سلطة أو نظام .

إن المساواة في نظر الإصلاح تنطلق من وحدة الأصل الإنساني فهي حق كما أنها تكفل المساواة القانونية بين أفراد المجتمع دون تميز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو المهنة أو المكانة الاجتماعية، لقد أسس الإصلاح علاقاته بأعضائه وتكويناته الداخلية أو علاقاته مع القوى الأخرى على الحوار الإيجابي كمنهج حضاري لتحقيق التعاون والتكامل والشراكة مع القوى الأخرى لبناء المجتمع والنهوض به .

لقد ظلت هذه الأسس والمنطلقات تمثل جوهر العمل والنشاط الإصلاحي للإصلاح في كل المراحل المختلفة من تاريخ اليمن السياسي الحديث كما أن هذه المقاصد لم تكن إلا التزاماً وتمسكاً بأهداف حركة الإصلاح اليمنية باعتبار أن الإصلاح هو أحد روافدها الأساسية.

لذلك فإن منهج الإصلاح وفي كل المراحل التي مر بها وكل التكوينات المختلفة التي اعتمدها إنما تأسس على منهج التعاون والتعايش مع الآخرين في إنجاز المشروع النهضوي لليمن.

وقد اعتمد وفقاً لهذا المنهج مقاربة عملية تقوم على الشراكة أو المشاركة السياسية، ولا ريب أن هذه المشاركة لم تكن تمثل قناعة وقتية أو حالة طارئة ولكنها ظلت وما زالت تمثل منهجاً ثابتاً وأساسياً متكئاً في ذلك على رؤية فكرية تأصيلية معاصرة لقيم الإسلام التي تحث على التعاون والتكامل مع الآخرين وعلى مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[٢]

وبطبيعة الحال، فإن فقه المشاركة السياسية الذي اتكأ عليه التجمع قد انطلق من تأصيل واجتهاد معاصر للنصوص الشرعية مؤسسة على استيعاب واعي وناجح للواقع السياسي والبيئة الإجتماعية والثقافية السائدة ومدعمة بتراكم الخبرات والتجارب السياسية الحديثة للقوى التي انتهجت نهج العنف والإقصاء والمغالية كاستراتيجية للعمل السياسي أوصلت هذه القوى إلى طريق مسدود ومظلم وفتن وعدم استقرار سياسي واجتماعي.

إن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمثل في نظر الإصلاح مسئولية جماعية مشتركة مثل وإنه مسئولية فردية، وهذا لا يقوم إلا على أساس التعاون والشراكة مع الآخرين في عملية الإصلاح (الأمر بالمعروف) وعملية التغيير والبناء (النهي عن المنكر).[٣]

وإذا كان الإصلاح قد اعتمد منهج المشاركة السياسية في الحياة السياسية وفي الحكم وبما يمكنه من تنفيذ أهدافه في النهوض والإصلاح الشامل، فإن ذلك يستلزم تكامل مؤسسات العمل التنظيمي والسياسي التي من شأنها أن تضمن ترابط مسارات العمل الدعوي والتربوي والسياسي، فالتجمع اليمني للإصلاح لم يتخذ مساراً انكفائياً، يركز فيه على العمل الدعوي والتربوي و يبتعد عن العمل السياسي، أو العكس، فالترابط بين مسارات العمل قد اقتضت الترابط بين المؤسسات التنظيمية اللازمة لإدارة البرامج والأنشطة: وقد مضى هذا الأمر بمسار تطويري متصاعد، حيث بدأت عملية الإصلاح في إطار الحركة الوطنية الإصلاحية برموز و نخب دون أن يكون لهم كيان تنظيمي محدد، ثم تطور هذا العمل من خلال إنشاء تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن في ستينيات القرن الماضي، وفي مرحلة التعددية أُنشئ كيان جديد هو التجمع اليمني للإصلاح نشأ من كيان تنظيم الإخوان وأصبح تنظيماً شعبياً مفتوحاً لكل من ينشدون الإصلاح والتغيير من خلال هذا التجمع.

إن مسألة ترابط مسارات النهوض قد اقتضت وحدة الكيان التنظيمي، الذي يمكنه من ممارسة العمل الدعوي والتربوي وكذلك العمل السياسي في إطار تنسيق وتعاون الأطر التنظيمية في تنفيذ الأهداف الكلية التي تصب في مجرى تحقيق عملية الإصلاح الشامل، وقد أدى التطور والنضوج المستمر إلى زيادة فاعلية المؤسسة التنظيمية وتجاور مشكلات ازدواجية العمل، وإن لم يقضي عليها كاملاً.

ثالثاً/ مسارات الشراكة السياسية :

١) في الشراكة التلقائية :

شهدت فترة العمل السري التي امتدت من ستينيات القرن الماضي وحتى عشية إعلان الوحدة اليمنية ١٩٩٠م، مرحلة صراع الأفكار والأيدلوجيات التي لم تكن إلا انعكاساً لصراع الأفكار والأيدلوجيات على المستوى العالمي بين القطبين الرئيسيين : القطب الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والقطب الشرقي الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وقد كانت هوية المجتمع اليمني هي أحد مجالات الصراع الفكري الرئيسية، كانت الحركة الإسلامية (الإصلاح) وقتذاك تعمل على تمليك الفكرة لا تملكها أو احتكارها وما يقصد بتمليك الفكرة هو اقناع نخب المجتمع بفكرة الإصلاح الشامل وفقاًً للمرجعية الإسلامية القائمة على الاجتهاد المعاصر والوسطي البعيد عن الغلو والتطرف، وفي حقيقة الأمر فإن البدايات الأولى لمرحلة تمليك الفكرة قد جاءت من قبل رواد حركة الإصلاح الوطنية من علماء ومثقفين وسياسيين في ثلاثينيات القرن الماضي، وعندها لم تكن مسألة الهوية هي المشكلة وإنما مشكلة تمليك فكرة النهضة والإصلاح بمرجعية إسلامية، لذلك عندما قامت أول ثورة عربية ضد الإستبداد في اليمن (ثورة ١٩٤٨م) لم تكن مشكلتها هوية المجتمع بقدر ما كانت فكرة النهضة بالمجتمع.

كان رواد الحركة الوطنية الذين قادو ثورة ١٩٤٨م، يقدمون للناس مفاهيم ومصطلحات حداثية جديدة تتعلق بالدستور والحكم الدستوري والملكية الدستورية والحكومة الدستورية.

وقد كانت هذه الأفكار على جديتها وأهميتها لم تكن معروفة في العقل الجمعي اليمني وقتذاك إلا في إطار النخب الإصلاحية ، لذلك فشلت هذه الثورة (١٩٤٨).

ومنذ ستينيات القرن الماضي، كان واضحاً أن هناك مرحلة حديدة من الصراع الفكري والأيدلوجي بين التيارات السياسية والقومية والإسلامية، وكان ميدان المعركة هو هوية المجتمع، ومع كل ذلك فإن الحركة الإسلامية الإصلاحية وقتذاك كانت تسعى إلى تثبيت الهوية الإسلامية للمجتمع لا استنبات هذه الهوية، فالمجتمع اليمني هو مجتمع متدين بطبعه.

والحركة الإسلامية الإصلاحية اليمنية لم تكن إلا تعبيراً عن ضمير المجتمع وعقله الجمعي وانعكاس لواقعه وأساسه العقيدي والقيمي ونسيجه الفكري وتربته الاجتماعية.

هذه السمات انعكست على طبيعة المشاركة واتجاهها، فقد كان رواد الإصلاح في الحركة الإسلامية منخرطين بصورة تلقائية في نوع من المشاركة تقوم على التعايش مع النظام والسلطة السياسية (شمال اليمن على وجه الخصوص) وقد كانت علاقة تعايش إيجابية اتكأت مسوغاتها ومبرراتها من هوية المجتمع التي كان الإسلاميون يسعون إلى تثبيتها وليس استنباتها.

لكن التجاذبات الفكرية بين التيار اليساري والتيار الإسلامي كانت قد بلغت حدتها في أوائل ثمانينيات القرن الماضي فثمة اختلال بدا واضحاً في التوازن الفكري الذي كان يميل إلى ترجيح كفة الفكر اليساري، متجاوزاً بذلك العقل الجمعي للمجتمع، واقترن ذلك باستخدام العنف. مما دفع إلى مشاركة الإسلاميين في صيغة تحالف سياسي مع النظام السياسي في شمال اليمن وقتذاك، وقد كان ذلك تحالفاً اقتضته الضرورة وطبيعة المرحلة بغية استعادة التوازن الفكري.

ومها كان الأمر في مدى نجاعة هذا النوع من الشراكة الذي قام على أساس التجاذبات والصراع الفكري، إلا أنه من جهة أخرى قد هيأ الأمر والشروط الموضوعية في الدخول فيما بعد في نوع من الشراكة قائمة على أساس الانفتاح على القوى السياسية الأخرى، فتحقق التوازن الفكري وتثبيت هوية المجتمع ليس طريقه العنف أو القوة من قبل أي تيار سياسي سواء كان يسارياً أو قومياً أو إسلامياً، لقد كان النهج السلمي يمثل قناعة مبدئية وراسخة لدى التيار الإسلامي، قابلة فهم مشجع من التيارات الأخرى عكست نفسها على الولوج في الحوار الوطني في بداية عقد الثمانينيات وانتهى إلى التوافق على الميثاق الوطني (١٩٨٢) الذي وضع أسس ومقدمات الإصلاح الشامل في اليمن وفقاً لمرجعية الهوية الجمعية للمجتمع اليمني (الإسلام عقيدة وشريعة).

وكان من ثمرات هذا الحوار والميثاق قيام شراكة سياسية بين التيار الإسلامي والتيارات القومية واليسارية في شمال اليمن في إطار هيكل تنظيمي ووحيد وهو المؤتمر الشعبي العام.

وفي حقيقة الأمر، فإن شراكة القوى السياسية في إطار هيكل شمولي لم يكن إلا مرحلة انتقل فيها العمل الإصلاحي للحركة الإسلامية إلى إطار أوسع ولكن باستخدام أدوات السلطة وإن إلى

مستويات معينة، ولم يكن هذا الأمر مقتصراً على الإسلاميين وإنما كان فرصة أتيحت أيضاً للقوى السياسية الأخرى، وقد كان من شأن ذلك أن وفر هذا الإطار البداية الأولى لتبادل الرؤى والفهم المشترك بين نخب التيارات المختلفة.

كما أن هذا النوع من الشراكة قد هيأ الأمر لترسيخ فهم مشترك فيما يتعلق بهوية المجتمع، الأمر الذي كانت له ثمار إيجابية جنت مكاسبها كل التيارات والقوى السياسية في مرحلة إعلان التعددية السياسية، حيث لم يتميز الإسلاميون عن غيرهم باحتكار المرجعية الإسلامية كما أنهم (التيار الإسلامي) قد حرصوا على عدم إدعاء هذا الاحتكار، وهذا ما يفسر لماذا أعلن الاسلاميون عن أنفسهم في إطار مسمى جديد هو التجمع اليمني للإصلاح.

٢- **المشاركة في ظل التعددية السياسية.**

اقترنت الوحدة اليمنية التي أعلنت في مايو ١٩٩٠ بإعلان التعددية السياسية والحزبية كأساس للنظام السياسي الجديد، وقد كان هذ كافياً لفرض قواعد جديدة لعملية المشاركة السياسية أن في الحياة السياسية العامة أو المشاركة في الحكم.

وبداية فإن هذا الأمر قد تطلب من الحركة الإسلامية الانتقال من صفة الجماعة إلى صفة الحزب السياسي في كيان أطلق عليه كما ذكرنا بالتجمع اليمني للإصلاح.

وقد تطلب هذا الانتقال حسم ثلاث قضايا أساسية هي:

أولاها: استيعاب قواعد ومبادئ العملية الديمقراطية كآلية معاصرة لتحقيق مبدأ الشورى الذي يمثل قيمة إسلامية عظيمة.

الأمر الثاني : المشاركة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الحكم وما يتطلب ذلك من احترام قواعد اللعبة السياسية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والفكرية والمشاركة في المجالس النيابية واحترام قرار الأغلبية وحفظ حقوق الأقلية،

وأما القضية الثالثة: فهي ترسيخ ثقافة القبول والتعايش والتعارف مع الآخر من التيارات السياسية والفكرية الأخرى.

ومن هذا المنطلق اتجه الإصلاح إلى إجراء حوار جاد مع القيادات السياسية والفكرية في الحزب الإشتراكي اليمني بغية التوصل إلى فهم مشترك لقضايا بناء الدولة والنظام السياسي الجديد لدولة الوحدة إضافة إلى ترسيخ التعارف وإزالة الخصومات الفكرية التي كانت سمة العلاقة بين التيارين في العقود السابقة بالتركيز على القواسم المشتركة والحوار المستمر في قضايا الخلاف، لقد مهد ذلك الحوار الأجواء الطبيعية للدخول في شراكة فيما بعد.

وعلى أية حال، فإن هذا النوع من الشراكة لم يكن غريباً على التيار الإسلامي الإصلاحي في اليمن.

فقد كان منخرطاً في هذه الممارسات قبل علنية التعددية السياسية، وما يميز هذه المرحلة هو أنها تجري في ظل دولة الوحدة وقيام النظام السياسي لها على أساس التعددية السياسية والحزبية.

لكن هذا لا يعني أنه لم يكن في غناء عن الحاجة إلى تقديم تأصيل شرعي معاصر لهذه المشاركة، فهو كحزب ذات مرجعية إسلامية بحاجة إلى التأصيل الشرعي للمشاركة، ولقد كان هذا التأصيل يأتي في ظل حركة التجديد المستمرة في الفكر الإصلاحي والفهم الإصلاحي لمقاصد الشريعة في قضايا الإنسان والمجتمع الحياة.

وكان هذا التجديد يأتي في ظل نضوج تجربة الواقع الذي كان فيه غالباً العمل يسبق التنظير، وأحياناً كثيرة يتزامن معه.

ومع ذلك فقد كان التأصيل الشرعي للمشاركة ذات أهمية كبيرة في مرحلة التعددية السياسية والحزبية العلنية خاصة وأن الإصلاح يلج إلى مرحلة جديدة من الشراكة في الحكم مع قوى سياسية يسارية أو قومية.

ومرة أخرى، فإن هذا التأصيل قد اتكأ على مقاصد الشريعة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاون على الخير وعلى درء الشر.

ليس من مهمة هذه الورقة هو الغوص في دقائق هذا التأصيل، لكن يمكننا إجمال القول في أن المشاركة السياسية سواء في المجال النيابي أو في الحكم مع القوى الأخرى قد اتكئ على أساس حق الشعب السيادي باعتباره مالك السلطة ومصدرها. فالمشاركة من الناحية الشرعية

تغدو واجبة شرعاً لتحقيق مصلحة عامة أو لدرء مفسدة يلزم درؤها أو التقليل من ضررها أو لتأسيس معروف وإنكار منكر.[٤]

ومن ثم فإن المشاركة التي تحقق التعاون والتكامل في إدارة الشأن العام الموصل إلى تحقق المصالح العامة للمجتمع، تغدو واجبة ومطلوبة وجائزة.

لقد عكس الإصلاح هذه المقاصد والأسس في برنامجه السياسي الذي قدمه للناس حيث كان الإصلاح الشامل هو جوهر وهدف الإصلاح اليمني.

وقد قدم الإصلاح هذا البرنامج ثم برامجه الإنتخابية المتتالية كبرامج وطنية ومشروع نهضوي يمني بمرجعية إسلامية لم يدعي إحتكارها عن القوى السياسية الأخرى.

وعلى أية حال، فإن قواعد اللعبة السياسية الجديدة وطبيعة المرحلة وأولوياتها التي اتجهت نحو الاشتغال بقضية بناء الدولة الجديدة قد أتاحت تحالف أوسع من القوى السياسية أوصل إلى شراكة ثلاثية ثم ثنائية في الحكم بين كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح كثمرة من ثمار نتائج الإنتخابات النيابية الأولى في ظل الوحدة (١٩٩٣م). لقد كانت هذه الشراكة تحمل دلالات سياسية عميقة على طبيعة الشراكة واتجاهاتها وأهدافها، فقد كان هذا العمل السياسي نمطاً جديداً من أنماط الشراكة في الحكم عكس قدراً كبيراً من الواقعية والنضج السياسي لدى القوى المؤتلفة أو المتشاركة في الحكومة عندما التقى تيار اليسار مع التيار الإسلامي في إطار حكومة شراكة وطنية وفقاً لبرنامج حكومي مشترك، هذا البرنامج إنما يعكس قضايا القواسم المشتركة المتعلقة في بناء الدولة الوليدة، وهو من جانب آخر يبرهن على أن عملية بناء الدولة هي مهمة عظيمة لا يقوى على إنجازها تيار سياسي واحد وإنما عملية يتعاون وتتشارك فيها كل القوى السياسية في البلاد.

لم يكن هذا الائتلاف في نظر الإصلاح يمثل حالة طارئة وإنما كان تقديراً من الإصلاح بأن مرحلة بناء الدولة هي شرف يتشارك فيها كل القوى السياسية .

كما أنها من وجهة نظر الإصلاح تمثل ممارسة صحيحة من شأنها أن ترسخ النهج السلمي للإصلاح وتؤكد على إيمانه الثابت بمبدأ التعايش والتشارك مع القوى السياسية الأخرى سواء كانت في السلطة أو في المعارضة، ولم يكن هذا ممكناً إلا في تحويل المبادئ إلى مواقف

وبرامج عملية من خلال عملية المشاركة، حيث كان الإصلاح حريصاً على تقديم تجربة سياسية يمنية في المشاركة في الحكم تعكس إيمان التيار الإسلامي بالتعايش مع القوى الأخرى، وهي تجربة يمكن أن تصبح نموذج لحل اشكالية وجدلية العلاقة المتوترة بين الإسلاميين والأنظمة الحاكمة المستبدة في بعض الأقطار العربية، و توتر اتكئ على الصراع أو الإستئصال أو التهميش زاد من حدته وقسوته تحالف نخب من التيارات الليبرالية واليسارية مع تنظيم الاستبداد والديكتاتورية في هذه الأقطار لعقود خلت من القرن العشرين، وقد حدث هذا عندما أرادت هذه النخب أن تقفز أو تتجاوز الهوية والعقل الجمعي للأمة لذلك لم ترى هذه النخب بأساً من دعم نظم الاستبداد كي تكون أشد اقصاءً واستئصالاً للإسلاميين في هذه الأقطار، كان الإصلاح في اليمن يتوخى من التجربة اليمنية في المشاركة أن تقدم بديلاً أفضل للتعايش والقبول بالآخر وأن يحافظ على التوازن السياسي الإيجابي بين التيارات والقوى السياسية بما يمكن من رعاية تجربة التطور الديمقراطي الناشئة في اليمن ويؤدي في النهاية إلى ممارسة سلسة وآمنة للتداول السلمي للسلطة، ومع كل ذلك فقد كان لتجربة الشراكة في الحكم الثلاثية ثم الثنائية خلال الفترة (٩٣ – ١٩٩٧) جانبان متناقضان:

جانب مضيء وهو أنها كرست عملياً قيم الحوار والتعايش والقبول بالآخر، وجانب مظلم، يتمثل باخفاق الشراكة عن تحقيق أهدافها في بناء الدولة، فقد أصيبت هذه الشراكة بمقتل من نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

حيث فهم النظام السابق أن هذه الشراكة ليست إلا تحالفاً آنياً مصلحياً فحاجة النظام، كما أرد له الرئيس السابق هو التحالف مع الآخرين عندما تكبر المخاطر وتقل عندما تنحسر هذه المخاطر بالنسبة للنظام.

تحولت عملية الشراكة في نظر النظام السابق من تعاون وثيق موجه لبناء الدولة وتحقيق الإصلاح الشامل وترسيخ مقاصد الوحدة والديمقراطية إلى مجرد عملية احتواء وتحجيم للقوى السياسية الأخرى.

حيث اعتمد النظام السابق استراتيجية اضعاف كل القوى السياسية الأخرى من خلال استراتيجية التحجيم والتهميش كما سعى إلى تركيز كل السلطات في مؤسسة الرئاسة، وقد كان

ذلك على حساب دور المؤسسات وهو ما أضعف قيمة الشراكة وأفرغها من محتواها العملي الصحيح.

كما انزلق النظام السابق إلى تقليص هامش التطور الديمقراطي والحريات ومضى نحو انتخابات عامة ليس نزيهة ولا حرة. وأصبحت الانتخابات العامة مجرد موسم سياسي لإعادة إنتاج سلطته وتسلطه في الحكم من جهة وتحجيم القوى السياسية الأخرى من جهة أخرى.

كما غدت العملية السياسية في جانبها الإنتخابي محطة من محطات زعزعة العلاقة والثقة بين شركاء الحياة السياسية بدلاً من أن تكون محطة دافعة لتحقيق أهداف المشاركة في بناء الدولة وتحقيق المشروع النهضوي لليمن.

وباستثناء فترة الصراع السياسي التي ساقت إلى حرب صيف ١٩٩٤م، التي تدنت خلالها مستوى الثقة والعلاقات بين الأحزاب السياسية المؤتمر والإصلاح من جهة والحزب الإشتراكي من جهة أخرى، إلا أن ممارسة النظام السابق قد أعطت درساً كبيراً للقوى السياسية المناهضة للاستبداد أن تعيد قراءتها للواقع السياسي وأن تدخل في شراكة من نوع جديد، يروم هذه المرة مقاومة الاستحواذ والتسلط وتقوية جهة المعارضة لهذا التسلط والنكوص عن بناء الدولة من قبل النظام السابق.

وبطبيعة الحال، فقد أظهرت أزمة الثقة التي تدنت في ١٩٩٤م أهمية الحوار من جديد في استعادة هذه الثقة وبناء تحالفات وشراكات جديدة هدفها هذه المرة الدفاع عن الحريات والتطور الديمقراطي اللذان يمثلان ركنان أساسيان في الإصلاح الشامل وبناء الدولة الذي تعثر في المرحلة السابقة من خلال التوافق على برنامج شامل للإصلاح.

٣) الشراكة في المعارضة:

كان تطور الأحداث والوقائع السياسية التي ذكرناها كافياً في نظر الإصلاح إلى قراءة الواقع السياسي والتحول نحو المعارضة بغية تكوين جبهة قوية للمعارضة تواجه عملية الاستحواذ والسيطرة على الحياة السياسية من قبل نظام الرئيس علي عبد الله صالح .

فقد بدى واضحاً أن هناك اختلال في التوازن السياسي لصالح حزب المؤتمر الشعبي ونظام الرئيس السابق – وهو اختلال غير طبيعي لأنه اتكئ على استراتيجية ممنهجة من النظام السابق

في الاستحواذ على قواعد اللعبة السياسية برمتها أو تحويل العملية الديمقراطية إلى مجرد أشكال ومظاهر صورية دون أن تعني ذلك تحقيق إصلاح وتعبير حقيقي يؤدي إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة، وبسبب السيطرة على السلطة التشريعية والقضائية تم إصدار القوانين أو تعديلها في الاتجاه الذي يقيد الحريات ومنها الحريات الصحفية وحرية التعبير والعمل السلمي كالمظاهرات والإحتجاجات الشعبية وكلها وسائل تؤدي إلى تقليص الهامش الديمقراطي وتكريس الاستبداد والهيمنة واقصاء شركاء الحياة السياسية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تدهورت المؤشرات الاقتصادية وارتفعت نسب الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة والدخل وزادت المظالم الاجتماعية والفوارق بين الناس.

ومن جهة أخرى ، تصاعد الفساد وتغلغل في مفاصل الدولة وأجهزتها الإدارية وأصبح الفساد ثقافة ومنهجاً لكسب الولاء للنظام السابق وهو ما انعكس على سوء الإدارة وتفشي المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية.

لم يكن ممكناً مواجهة هذه المشكلات والتحديات في ظل اختلال ميزان القوى السياسية لصالح رئيس النظام السابق الذي ظل متمسكاً بنهجه وطريقته الفردية في إدارة العملية السياسية والإكتفاء بإصلاحات شكلية لا تمس جوهر النظام السياسي وأدواته في العمل، لقد تفاعل الإصلاح مع هذه الوقائع بالاتجاه نحو رفقائه من القوى السياسية الأخرى والولوج في شراكة جديدة هي الشراكة في المعارضة والتي تتكون من الإصلاح والحزب الإشتراكي اليمني والحزب الوحدوي الناصري وحزب الحق وإتحاد القوى الشعبية والبعث، في الإطار المشهور بأحزاب اللقاء المشترك.

كان تكوين هذا النوع من الشراكة ثمرة جهد قام به الإصلاح في ثلاثة جوانب أساسية وبالتعاون مع القوى الأخرى.

<u>**أولها :**</u> كان الإصلاح قد كثف من حواراته مع الحزب الإشتراكي منذ ١٩٩٦م، وما زال الإصلاح في شراكة ثنائية في الحكومة مع المؤتمر الشعبي، كما تجاوز الإصلاح محاولة النظام السابق كبح هذه الحوارات والتشكيك وزعزعة الثقة بين الإصلاح وشركائه في اللقاء المشترك وعلى وجه الخصوص الحزب الإشتراكي اليمني .

وقد توجت هذه الحوارات بدعوة الامين العام للإصلاح الاستاذ / محمد اليدومي في ٢٠٠١م، إلى تحالف جديد وشراكة جديدة مع القوى السياسية التي كانت منظوية في إطار أحزاب مجلس التنسيق (الإشتراكي والناصري وحزب الحق) .

أما الجانب الثاني في هذا الجهد فهو تبني الإصلاح منهج النضال السلمي لاستعادة الحقوق والحريات ومقاومة الظلم والاستبداد والفساد والتعاون مع القوى المعارضة الأخرى في بناء الدولة اليمنية الحديثة .

وثالث هذا الجهد هو رفض الإصلاح للشراكة مع المؤتمر في الحكومة بعد انتخابات ١٩٩٧م، التي استحوذ فيها المؤتمر الشعبي على مجلس النواب من خلال ما أسماه بالأغلبية المريحة التي حصل عليها وفقاً لنظام انتخابي غير نزيه واستخدم الجيش والمال العام والإعلام لصالح النظام السابق، ومع ذلك فقد خرج الإصلاح من الشراكة وفقاً لنتائج الإنتخابات رغم عدم نزاهتها رعاية للتجربة الديمقراطية، ومرة أخرى فقد أظهر هذا النوع من الشراكة في المعارضة طبيعة النضج السياسي والتفاعل الواقعي مع الأحداث والوقائع السياسية والتمسك بقيم الحوار والتعايش والقبول بالآخر .

كما قدمت هذه التجربة مثالاً جديداً لإمكانية التوافق والتعايش بين قوى التيار الإسلامي والقومي واليساري، كما جاءت هذه الشراكة لتعكس انحسار الفجوة الفكرية بين هذه التيارات في ظل التوافق على القواسم والثوابت المشتركة الوطنية والدينية، دون أن يمس ذلك بخصوصيات كل حزب ورؤيته التفصيلية بقضايا الوطن.

لا ريب أنه من الجوانب المشرقة في شراكة اللقاء المشترك هي استمرار هذه الشراكة رغم محاولات واختراق هذه الشراكة من النظام السابق من جهة ورغم الصعوبات التي واجهتها أحزاب اللقاء المشترك فيما بينها، إلا أن التزامها بالحوار والشفافية كان عاصماً لها من محاولات هدم هذه الشراكة أو تخريبها .

ومن أبرز محطات فاعلية هذه الشراكة هو إصدار أحزاب اللقاء المشترك برنامجها الوطني الذي أطلق عليه مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني .

كما بلغت أقصى فاعلية لهذه الشراكة بتحالف أحزاب اللقاء المشتركة ودخولها بمرشح رئاسي منافس لأول مرة (فيصل بن شملان) في الإنتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٦م.

لقد تضمن برنامج اللقاء المشترك القضايا والتحديات الكبرى التي تواجه اليمن وهي:

اشكالية السلطة التي تحولت إلى سلطة فردية – الإصلاح السياسي والدستوري تعزيز الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية – الإصلاح الاقتصادي والمالي وإصلاح السياسات الثقافية والإجتماعية والخارجية.

٤- الشراكة في التغيير السلمي:

شهدت الحياة السياسية اليمنية بعد ٢٠٠٦م، تطورات ووقائع وتحديات كبيرة حيث تدهورت المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما جعل اليمن في مصاف الدولة الفاشلة أو الآيلة للسقوط.

وبالرغم من تطور ونضج تجربة اللقاء المشترك في المعارضة ومناداته بالإصلاح السياسي الوطني الشامل وتقديمه لبرنامج شامل للإصلاح السياسي إلا أن النظام السابق قد رفض هذه الرؤى والبرامج، وبدلاً من التوجه نحو حوار جاد وصادق وشفاف كان يتجه إلى بناء دولة وفقاً لمشروع عائلي، كانت بداياته ومؤشراته الأولى قد ظهرت بعد حرب صيف ١٩٩٤م، وقد تسارعت الأحداث وظهرت بؤر التوتر في صعدة وتورط النظام السابق في حروب ستة عبثية كان يؤججها ويوظفها بما يمكن من تحقيق المشروع العائلي في بناء دولة عائلية كما التهبت القضية الجنوبية بسبب المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مارسها النظام على المواطنين في جنوب اليمن، وقد اقترن ذلك بتدهور مربع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة حدة مشكلة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي وتغلغل الفساد واستحواذ القلة على الثروة والسلطة.

هذه الوقائع والأحداث جعلت كافة القوى السياسية وخاصة أحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم أمام أمر واقع إما أن تنهار الدولة أو ينهار النظام.

لذلك، دعت أحزاب اللقاء المشترك إلى توسيع آفاق الشراكة الوطنية وتقديم مشروع إنقاذي يحفظ الدولة من الإنهيار، وكان مما أسهم في هذا التطور السياسي لتجربة الشراكة هو إن

التجربة المتميزة والناجحة لأحزاب اللقاء المشترك قد اظهرت أهمية العمل السياسي الجماعي المشترك، مما حفزها إلى توسيع الشراكة الوطنية من أجل مواجهة التحديات الكبرى التي تعصف بالوطن، ولذلك دعت هذه الأحزاب إلى حوار وطني واسع يضم كافة الأحزاب والمكونات ومنظمات المجتمع المدني وتم إنشاء اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، وبعد حوار وطني استمر نحو عام أصدرت لجنة الحوار في ٢٠١٠م، ما أطلق عليه مشروع (رؤية للإنقاذ الوطني).

وقد استهدفت هذه الرؤية انقاذ الدولة من الانهيار من خلال اقتراح عدد من الاستراتيجيات والسياسات والأولويات المختلفة.

إن توسيع آفاق الشراكة الوطنية، قد جاء إدراكاً من أحزاب اللقاء المشترك بأهمية وخطورة المرحلة التي يمر بها اليمن ومحدودية الخيارات المتاحة التي اقتصرت إما على انهيار الدولة أو انهيار النظام، حيث لم يترك النظام السابق مجالاً للحوار الجاد والصادق لأنه كان متصلباً وجامداً ورافضاً للحوار حول مشروع انقاذ الدولة من الإنهيار، ومع تصلب النظام السابق كانت البيئة السياسية تسوء وتتدهور أكثر والتفكك السياسي والاجتماعي يتسع، وبالمقابل كانت القناعة بتغيير النظام بالطرق السلمية تزداد رسوخاً، كما أن الشراكة الواسعة في تحقيق التغيير السلمي أصبحت أمراً مطلوباً، لقد التقت قناعات التغيير السلمي بانفجار ثورات الربيع العربي التي قادها الشباب في تونس ومصر وليبيا وسوريا، وعندها كانت الشراكة الوطنية بين القوى السياسية في اليمن تأخذ اتجاهاً جديداً وهو الشراكة في التغيير السلمي.

وبالنسبة للإصلاح فإن الشراكة في التغيير تأتي انسجاماً مع منهج الإصلاح في التغيير القائم على منهج النضال السلمي، وهو منهج كما ذكرنا سابقاً يتكئ على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كواجب جماعي وفردي في الأمة.

إن فهم الإصلاح لهذا المبدأ في التغيير يتجاوز مقولتي الخروج أو عدم الخروج اللتين تأسستا وفقاً لشرعية الغلبة أو شرعية القوة في الوصول إلى السلطة وهي الشرعية المزعومة التي ليس لها سند واضح في مقاصد النصوص الشرعية وإنما كانت تحاكي واقعاً محدداً في عصور معينة.

وعندها كانت مقولة الخروج بالقوة تتحول إلى مغامرة في كثير من الأحيان يستوي فيها الفشل أو النجاح.

بينما كانت مقولة عدم الخروج خوفاً من عدم امتلاك القوة الكافية للتغيير تتحول إلى وصفة ذرائعية للتعايش مع الاستبداد والظلم، وتؤصل للقابلية للاستبداد والدكتاتورية.

ولكننا نعيش اليوم في عصر تتعمق فيه مبدأ شرعية الشعب وليس شرعية القوة فالشعب هو مصدر السلطة وهو مالكها، وشرعية السلطة إنما تستمدها من هذا الشعب ورضائه عنها وفاعليتها في تحقيق أهداف النهوض التي ينشدها الشعب.

إن اسلوب النضال السلمي الذي اعتمده الإصلاح كمنهج للتغيير واستعادة حق الشعب في السلطة هو الأساس الذي أقام عليه الإصلاح شراكته السياسية مع القوى الأخرى سواء في مرحلة المطالبة بالإصلاح الشامل من أجل بناء الدولة، أو في مرحلة تغيير النظام السياسي المستبد من أجل الحفاظ على الدولة من الإنهيار وإعادة بنائها من جديد.

لا ريب أن تجربة اللقاء المشترك في اليمن هي حالة نموذجية رغم ما يواجهها من الصعوبات، ولكنها كما أثبتت نجاحها في مرحلة الإصلاح ثم في مرحلة التغيير، لقادرة على الاستمرار في مرحلة البناء – بناء اليمن الجديد الذي يلبي تطلعات الشعب اليمني كما أكدت عليها ثورة التغيير السلمية.

فالشراكة مازالت قائمة في المرحلة الانتقالية وهي الشراكة في حكومة الوفاق الوطني ولعل هذه الشراكة تؤسس من جديد قواعد جديدة للشراكة في مرحلة البناء بعد المرحلة الانتقالية فالحوار الوطني الواسع ينتظر الجميع، وبوابة اليمن الجديد ستبدأ من عملية الحوار الوطني لا يمكنني القول إلا أن نضج تجربة الحوار والتعايش بين الإصلاح والأحزاب السياسية الأخرى هي التي ستوفر ضمانات نجاح الحوار الوطني والولوج إلى مرحلة جديدة من الشراكة الوطنية – شراكة في بناء اليمن الجديد.

وأياً كان الأمر والتحديات، فإن التوافق على تعميق التطور الديمقراطي وتطوير النظام السياسي واحترام شرعية الشعب كمصدر للسلطة ومالك لها، تؤمن للجميع فرص متكافئة للعمل السياسي والوصول إلى الحكم سواء كان ذلك بالشراكة التي ستظل ضرورية في السنوات القادمة أو عبر التداول السلمي للسلطة بعد تجاوز ركام الاستبداد والفساد.

رابعاً / ملاحظات ختامية:

١) لقد انطلق الإصلاح في قضية الشراكة من ثلاثة دوافع أساسية هي مجال الشراكة ومبدئية الشراكة وواقعية الشراكة.

لقد كان الهم الرئيسي في شراكة الإصلاح مع القوى السياسية وفي الحياة السياسية أو في الحكم هو بناء الدولة اليمنية الحديثة وفقاً لمشروع نهضوي إصلاحي تغييري ، هذا المجال مازال هو الرافع القائد لشراكة الإصلاح مع القوى السياسية ، إن في الفترة الانتقالية أو فيما بعدها، وقد جاءت ثورة التغيير السلمية لتؤكد على بناء يمن جديد ، ولذلك فإن شراكة الإصلاح مع القوى السياسية ستظل ركناً أساسياً في المستقبل ، ذلك أن الأعباء والمهام الجسيمة في بناء اليمن الجديد تتطلب تعاون كل القوى السياسية وتعزيز وبناء الثقة وتحشيد كل الطاقات والخبرات، فالقطيعة مع منظومة الاستبداد والفساد هي عملية مستمرة ، ومازال قادة الإصلاح يؤكدون على أهمية الشراكة في الحكم من أجل إنجاز هذه الأهداف العظيمة .

إن قضية بناء الدولة يجعل من الشراكة منهجاً مستمراً وليس استراتيجيةً تكتيكية ووقتية بالنظر إلى أن أعباء مرحلة البناء بعد صناعة عملية التغيير لا يقوى تيار واحد على إنجازها.

ومن جانب آخر فإن مبدئية الشراكة ، في نظر الإصلاح هي قضية قيمية وسياسية عظيمة فالتعاون والحوار والتعايش كلها قيم أخلاقية حرص الإصلاح في العقود الماضية إلى تحويلها إلى برامج عملية من خلال القبول بقواعد اللعبة السياسية والدخول في شراكات مع القوى الأخرى سواء في الحكم أو في مرحلة المعارضة أو مرحلة التغيير أو في مرحلة البناء .

ثم عن الشراكة في نظر الإصلاح ليست قضية غريبة أو استثنائية ، فقد مضى فيها رموز وقادة الإصلاح منذ ثلاثينيات القرن الماضي وهم يضعون أيديهم مع أيدي غيرهم من القوى والمكونات الاجتماعية السياسية في الدعوة إلى الإصلاح الشامل ، وإلى التعايش مع النظام السياسي أو الشراكة في الحكم والمعارضة وقد مارس الإصلاح هذا الدور إمن من خلال الرموز الإصلاحية قبل إنشاء كيان تنظيمي محدد أو مرحلة إنشاء الكيان التنظيمي الإخواني ، أو أخيراً في مرحلة إنشاء التجمع اليمني للإصلاح وحتى الآن.

إن شراكة الإصلاح مع القوى الأخرى إنما تأتي في سياق طبيعي مارسه الإصلاح وتعود عليه وطوره وأصل له فكرياً وشرعياً.

ليس المقصود هنا هو إظهار أن هذه الشراكة قد نجحت دوماً أو أنها قد سارت في طريق سهل وإنما كانت هناك تحديات وصعوبات مصدرها أحياناً ذاتية داخلية في الإصلاح وأحياناً أخرى كثيرة من طبيعة النظام السياسي ومواقف القوى السياسية الأخرى ، فشراكة الإصلاح في الحكومة خلال الفترة (٩٣-١٩٩٧) تعثرت أو فشلت في تحقيق مجالها الأساسي وهو بناء الدولة بسبب مواقف النظام السابق من عملية بناء الدولة وعدم جديته في بنائها وسعيه دوماً إلى الهيمنة على صناعة القرار والسيطرة على كل السلطات ، لكنها بالمقابل نجحت في إرساء قيم الحوار والتعايش والشراكة وأسست تقاليد وقواعد ناضجة لممارسة العمل السياسي بين شركاء الحياة السياسية.

٢) إن ما يؤسس لشراكة فاعلة في مرحلة بناء اليمن الجديد هو أن يلتزم الإصلاح وكذلك القوى السياسية الأخرى بقضية بناء الدولة اليمنية الحديثة والإلتزام بقواعد السلوك الديمقراطي وتطوير العملية الديمقراطية بما يمكن من تحقيق مقاصدها في التداول السلمي للسلطة وإستعادة حق الشعب وشرعيته كمصدر للسلطة ومالك لها ، والأهم من ذلك هو أن تتعود القوى السياسية بما فيها التيار الإسلامي بالقبول والتسليم بنتائج العملية الديمقراطية ، وهذا يستلزم أن لا تنشغل القوى السياسية وخاصة في الفترة الإنتقالية بمغانم السلطة أو زيادة النفوذ السياسي في الحكم وإنما يقتضيه إعادة البناء وتقاسم أعباء البناء وتحمل تكاليفه كل حسب قدرته وإمكاناته وقاعدته السياسية والجماهيرية ، كما أن مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية لثورة التغيير لا تتطلب من كل القوى السياسية الانشغال بالقضايا الأيدلوجية التي قد تأخذ مساحة وزمن أكبر على حساب التوافق على البرامج والرؤى العملية المشتركة التي من شأنها أن تحقق تطلعات الجماهير من ثورة التغيير السلمية وقواها السياسية الجديدة.

٣) إن ثورة التغيير السلمية قد أتاحت مناخاً وبيئة مواتية لمراجعة أساليب العمل وآلياته في التجمع اليمني للإصلاح ، وإذا كان الإصلاح قد أمضى شوطاً كبيراً في تطوير آليات العمل والموائمة بين المسار السياسي والمسار التربوي إلا أنه مازال هناك حاجة قائمة لضبط هذه العلاقة ، وتطوير الوضع الهيكلي للإصلاح بما لا يؤدي إلى هيمنة الآليات الحركية للعمل التربوي على الآليات التنظيمية للعمل السياسي من حيث مركز صناعة القرار أو مركز إدارة المعلومات أو اختيار قادة العمل السياسي .

هناك حاجة لتطوير آليات ومقاربات جديدة في عملية اجتياز قادات العمل الإداري والسياسي والتربوي وفقاً لطريقة شفافة وديمقراطية ، كما أن هناك حاجة لتطوير الحوار الداخلي حول قضايا وآليات العمل السياسي وتركيز مخرجات العمل بما يتسق وأهداف بناء اليمن الجديد وأهداف بناء الدولة اليمنية الحديثة، إضافة إلى تكثيف البرامج التدريبية بما يزيد من فاعلية أعضاء الإصلاح وقياداته نحو العمل السياسي الموجه لبناء الدولة وتطوير آليات الشراكة مع القوى السياسية الأخرى.

٤) أفرزت ثورة التغيير السلمية مناخاً واسعاً لجودة الأفكار والرؤى والسياسات والبرامج التي من شأنها تحقيق أهداف التغيير في النهوض الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لذلك فإن الفترة القادمة هي فترة البرامج والسياسات والخطط ذات الصلة العملية ببناء الدولة وتحقيق تطلعات الجماهير في النهوض الاقتصادي والاجتماعي .

إن الانشغال المفرط بالقضايا الايدلوجية سيكون على حساب العمل كما أنه سيكون منتجاً للصراعات الايدلوجية والفكرية التي من شأنها أن تغذي أنصار الثورات المضادة التي تستهدف استعادة مكانتها ونظامها السابق .

هناك حاجة لحوار جاد وصادق حول البرامج العملية والرؤى العملية وترشيد الحوارات الفكرية ذات الصلة بالأفكار وتركها لمراكز البحث والدراسات .

المراجع والهوامش:

١) الأفندي محمد ، الإسلاميون والشراكة مع القوى الأخرى في الحكم، مجلة شؤون العصر ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية العدد(٤٣) ، صنعاء ٢٠١٢.

٢) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، دراسات في مسيرة التجمع اليمني للإصلاح، صـ ١٧١، صنعاء ، ٢٠١٢م، الطبعة الأولى.

٣) المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، دراسات في مسيرة التجمع اليمني للإصلاح ، صـ ٦٧، صنعاء ، ٢٠١٢، الطبعة الأولى.

٤) التجمع اليمني للإصلاح ، الفكر والمسار، ٢٠٠٢.